السيادة على خور عبد الله في ضوء الوثائق البريطانية ١٩٠٥-١٩٤٠

م.د. وجدان كارون فريح
مركز دراسات البصرة والخليج العربي / جامعة البصرة
Email: wijdan.karoon@uobasrah.edu.iq

الملخص

يُعد خور عبد الله من أهم القضايا المتنازع عليها دوليًا بين العراق والكويت منذ تسعينيات القرن العشرين، ولأهميته السياسية والجيوسياسية، فضلاً عن الاقتصادية والتاريخية فإن الدراسة ركزت على عائدية الخور والسيادة عليه بحسب المراسلات البريطانية، بين المقيمين والوكلاء السياسيين في الخليج العربي وبين حكومة الهند ووزارة الخارجية البريطانية وما كان يدور في فلكهم، خلال المدة ١٩٠٥-١٩٤٠، المدة التي فرضتها وثائق الارشيف البريطاني في لندن.

واتضح من خلال الدراسة الوثائقية ان السيادة على خور عبد الله مرت بمرحلتين، كانت الحرب العالمية الأولى (١٩١٤-١٩١٨) الفاصل بينهما، وان الحكومة البريطانية؛ نظرًا لنفوذها في الخليج العربي فإنها صاحبة القرار فيما تمليه عليها مصالحها واستقرارها في المنطقة. وبقيت مشكلة الحدود المائية العراقية-الكويتية قائمة، وانها موضع استغلال بريطاني ضد البلدين كلما أرادت الحكومة البريطانية الضغط على أحدهما.

الكلمات المفتاحية: خور عبد الله، العراق، الكويت، ترسيم الحدود العراقية-الكويتية.

Sovereignty over Khor Abdullah in light of British Documents 1905-1940

Lect . Dr. Wijdan Karoon Freeh

Basrah and Arab Gulf Studies center/ University of Basrah

Email: wijdan.karoon@uobasrah.edu.iq

Abstract

Khor Abdullah has been one of the most internationally disputed issues between Iraq and Kuwait since the 1990s. Due to its political, Geopolitics, economic, and historical significance. This study focuses on determining the ownership and sovereignty over the khor based on British correspondence between residents and political agents in the Arabian Gulf, the Government of India, and the British Foreign Office, along with their affiliated departments, during the period from 1905 to 1940, a timeframe defined by documents from the British archives in London.

The documentary study revealed that sovereignty over Khor Abdullah went through two distinct phases, with World War I (1914-1918) serving as the dividing line between them. Given its influence in the Arabian Gulf, the British government held decisive authority, acting in accordance with its interests and pursuit of regional stability. The issue of the maritime boundary between Iraq and Kuwait remained unresolved and was repeatedly exploited by Britain as a means of exerting pressure on either country whenever it served its strategic objectives.

Keywords: Khor Abdullah, Iraq, Kuwait, Iraqi-Kuwaiti Border Demarcation**.**

المقدمة

يُعَدُّ خور عبدالله أحد أهم الملفات الجغرافية والسياسية التي شكّلت محورًا رئيسًا في تاريخ العلاقات العراقية–الكويتية الحديثة، وقد اكتسب هذا الممرّ المائي أهميته، بوصفه منفذًا بحريًا استراتيجيًا يربط العراق بمياههِ الإقليمية، ما جعله موضع اهتمام تجاوز حدوده الطبيعية ليغدو ركيزةً للصراع على السيادة والنفوذ منذ بدايات القرن العشرين.

أدّى الموقع الجغرافي للخور، الواقع في أقصى شمال الخليج العربي، إلى أن يصبح محط اهتمام سياسي وتداخل في المصالح بين العراق والكويت، ولا سيّما في ظل الإرث الحدودي الذي خلّفته الإدارة البريطانية في المنطقة، ومع تزايد النشاطين الملاحي والنفطي خلال القرن العشرين، أخذت قضية السيادة على الخور أبعادًا جديدة، إذ تحوّلت من مسألة فنية تتعلق بالملاحة إلى قضية سياسية ذات تأثير مباشر على الأمن الوطني والاقتصادي للبلدين.

فكان سبب اختيار موضوع الدراسة ظهور الكثير من الاشكاليات والجدليات حول عائدية "خور عبد الله"، وتحديداً بعد المصادقة على اتفاقية تنظيم الملاحة البحرية في الخور في ٢٥ تشرين الثاني عام ٢٠١٣، إذ أثارت جدلًا شعبيًا وسياسيًا عراقيًا واسعًا، أساسه تنازل الحكومة ومجلس النواب العراقي عن جزء كبير من خور عبد الله لصالح دولة الكويت، فأصدرت المحكمة الاتحادية العليا العراقية قرارها بعدم دستورية قانون تصديق الاتفاقية اعلاه في ٤ أيلول ٢٠٢٣، ولم تنته المطالبات بالحق القانوني الكويتي أو العراقي لغاية عام ٢٠٢٥.

ومن الجدير بالذكر فإن الدراسة ليست بصدد إثارة موضوع دولي، بقدر ما هي دراسة تاريخية وثائقية لتبيان الحقائق التاريخية وازالة الكثير من الخلافات.

تتجلى أهمية الدراسة من المكانة الاقتصادية والسياسية والتاريخية والجغرافية لخور عبدالله، وانه نموذج يعبّر عن تفاعل الجغرافية مع السياسة في رسم مسارات العلاقات بين الدول، كما أنه يعكس كيف يمكن لعاملٍ مكانيٍ محدود الاتساع أن يُنتج إشكالية سيادية متجذّرة تمتد آثارها إلى الحاضر، وتمسّ جوهر التوازن الإقليمي في منطقة الخليج العربي.

فكان هدف الدراسة الوصول الى حقيقة تاريخية انطوت بين الوثائق البريطانية غير المنشورة في الارشيف البريطاني في لندن، ولاسيما ان المملكة المتحدة كانت الدولة المهيمنة على الخليج العربي لمدة مئة وخمسين عاماً ١٨٢٠–١٩٧١، فارضةً الحماية على الكويت عام ١٨٩٩، فأصبحت منذ ذلك التأريخ محمية بريطانية. كما انها احتلت العراق عام ١٩١٤، وصارت دولة صديقة لها تحت حمايتها منذ عام ١٩٢١.

تمثلت إشكالية الدراسة في محاولة الإجابة على الأسئلة الآتية: هل كان خور عبد الله تحت السيادة العراقية أو الكويتية بحسب الوثائق البريطانية الخاصة بهِ؟ وما هي ابرز المواقف والاحداث في ضوء ذلك؟.

حددت الدراسة من خور عبد الله ودولتي العراق والكويت نطاقًا مكانيًا لها، وحددت الوثائق البريطانية الخاصة بخور عبد الله النطاق الزمني للدراسة الذي تمثل بالأعوام ١٩٠٥-١٩٤٠.

اعتمدت الدراسة منهج البحث التاريخي منهجًا اساسًا، قائمًا على التسلسل التاريخي للأحداث والوثائق المستخدمة، فضلاً عن المنهج الوصفي التحليلي.

قسمت الدراسة في ضوء ذلك على مقدمة ومحورين ألحقا بخاتمة وتوصيات، وقائمتي الهوامش والمصادر. كشف المحور الأول السيادة على خور عبد الله خلال المدة ١٩٠٥-١٩٢٣، وسلط المحور الثاني الضوء على السيادة على خور عبد الله عام ١٩٤٠.

ستقتصر الدراسة – نظراً لما سبق– على موضوع السيادة على خور عبد الله في ضوء الوثائق التاريخية البريطانية غير المنشورة الخاصة به، التي حصلت عليها الباحثة من الأرشيف البريطاني في لندن، وتضمن: السجلات الصادرة عن وزارة الخارجية البريطانية (Foreign Office) وأشير اليها اختصارًا بـ (.F.O)، وسجلات مكتب الحرب البريطاني (War Office)، استُخدم الاختصار (.W.O) في الأرشيف البريطاني لتصنيف الوثائق والتقارير الميدانية.

ومما يجدر ذكره، أن الوثائق المذكورة أعلاه التي استخدمت في الدراسة ليست بالمستوى المطلوب وقليلة جدًا، إذ لم يحتوِ الأرشيف البريطاني على وثائق أخرى غير التي اعتمدتها الباحثة في هذه الدراسة، بحسب سجلات الأرشيف، فضلاً عن ملفين وثائقيين آخرين لم يُسمح بتصويرهما، على الرغم من كثرة المحاولات ولمدة طويلة تجاوزت العامين، واستمر الرفض لإعطاء التصريح، بسبب انهما من الوثائق الخاضعة لقانون الاشراف من قبل إدارة الأرشيف، أو ربما عذرًا لاحتوائهما على احداث تاريخية مهمة، وفي ضوء ذلك تحددت المادة وتواريخ الدراسة، وحدث قطع في الاحداث ما بين عامي ١٩٢٣ الى ١٩٤٠ بناء على الوثائق التي توفرت.

استعانت الباحثة بالوثائق البريطانية التي جمعها جي. يو. أيتشيسون (C. U. Aitchison)، الحاصل على وسام الإمبراطورية البريطانية، وكيل وزارة الخارجية لحكومة الهند، في كتاب وثائقي بعنوان: "مجموعة المعاهدات والالتزامات والسندات" المتعلقة بالهند والدول المجاورة. كما استعانت ببعض الكتب والموسوعات والبحوث المنشورة التي بينت بعض المفاهيم.

أولاً: السيادة على خور عبد الله خلال المدة ١٩٠٥-١٩٢٣

بين التقرير السري المُرسل الى وزارة الخارجية البريطانية في ٢٤ تموز ١٩٠٥، الذي أُعد لدراسة المنطقة المجاورة لخور عبد الله على رأس الخليج العربي بهدف تحديد الأماكن الأنسب كمحطات نهائية لخط سكة حديد بغداد المقترح[١]، ان شيخ الكويت -مبارك الصباح (١٨٩٦-١٩١٥)[٢] - كان يُطالب بكل من أم قصر وجزيرة وربة، وخَلُصَّ التقرير الى ان الأخيرة التي تقع في خور عبد الله جنوب شرق خور أم قصر، موقعًا جيدًا لنهاية سكة الحديد المقترحة ولبناء المحطة والميناء، لاعتبارات عدة من بينها انه في حال وقع الاختيار عليها فانه من الممكن ضمان عدم فرض أي قيود أو لوائح غير ضرورية على الميناء؛ فيما إذا اعطيت كل من أم قصر ووربة الى شيخ الكويت، وبما أن الميناء سيكون تحت الحماية البريطانية، فسيظل ميناءً مفتوحًا، وخاليًا من اللوائح والقيود غير الضرورية، كما أن بالإمكان التغلب على أي عقبات أخرى، ولاسيما من الناحية الهندسية[٣].

يتضح من التقرير السالف الذكر، ان أم قصر وجزيرة وربة كانتا وقت اعداد التقرير عام ١٩٠٥ تابعتان الى لواء البصرة تحت السيطرة العثمانية، الأمر الذي سيعيق انشاء محطة سكة حديد لعوامل سياسية واقتصادية وجمركية وطبوغرافية، لكن في حال سُلمت الى شيخ الكويت فستحصل الحكومة البريطانية على ضمان من الشيخ بعدم فرض أي قيود أو لوائح غير ضرورية على الميناء، فضلاً عن عوامل أخرى، اهمها ان المشيخة كانت حامية بريطانية[٤].

وأشار التقرير انه على الرغم من أن البصرة المركزَ التجاري "**الحالي**" لشرق شبه الجزيرة العربية "**التركية**"[٥]، ومن المرجح أن تظل كذلك، وانها تُمثّل حدود الملاحة للسفن البحرية، لكن من الصعب اختيارها كمحطة نهائية للسكك الحديدية؛ نظرًا لوقوعها على الأراضي العثمانية، ما يعني السيطرة العثمانية على الجمارك واللوائح الأخرى، وفي حالة اندلاع حرب بين العثمانيين والقوة المالكة للمحطة النهائية والمسيطرة على التجارة، ستكون البصرة، لأسباب طبوغرافية، مكانًا يصعب الوصول اليه والدفاع عنه، فبسيطرتهم على مجرى النهر، سيتمكن "**الأتراك**" من قطع الاتصال بالبحر المفتوح، ولن يتمكن خصومهم من استعادته بسهولة. كما جاء في التقرير إن القوة التي تسيطر على البصرة كميناء، سوف تسيطر على تجارة شمال شرق شبه الجزيرة العربية، وانها في "**الوقت الحاضر**" بريطانية بالكامل تقريبًا[٦].

ومن الجدير بالذكر ان دور البصرة التجاري قد تنامى بشكل كبير على أثر اكتشاف طريق رأس الرجاء الصالح عام ١٤٩٧[٧].

وتأسيسًا على ما ورد في الوثيقة السالفة الذكر فان جزيرة وربة كانت تابعة للبصرة، الأمر الذي يؤكد أن خور عبد الله كان بأكمله للبصرة، وإن السيادة[٨]عليه كانت تابعة لولاية البصرة التي كانت آنذاك ولاية عثمانية. وان ذلك التقرير لوحده دليل كاف على ان عائدية الخور كانت الى العراق، على الرغم من ان السيادة السياسية حينذاك عثمانية، والسيادة الاقتصادية بريطانية.

واستناداً الى الوثيقة البريطانية التي كانت جزءًا من تقرير دبلوماسي وقنصلي عن التجارة في البصرة، وحُرِّرت في وزارة الخارجية ومجلس التجارة، وقُدمت لكلا مجلسي البرلمان في آب ١٩١٤، احتوت على خارطة اثبتت ان السيادة على خور عبد الله كانت للعراق بشكل كامل وبلا منازع[٩].

قدمت الحكومة البريطانية عام ١٩١٤ بعض الضمانات والوعود الى الشيخ مبارك الصباح في حال قيامه بمساعدتهم لاحتلال البصرة، اثناء الحرب العالمية الأولى، من خلال رسالة بعثها الوكيل السياسي في الخليج العربي الى الشيخ مبارك الصباح في ٣ تشرين الثاني ١٩١٤، جاء في مقتطفها: "**استكمالاً لرسالتي السابقة التي أشارت إلى اندلاع الحرب بين الحكومة البريطانية وتركيا، أُمرتُ من قِبَل الحكومة البريطانية أن أُعرب لفخامتكم عن امتناني لولائكم وعرضكم للمساعدة، وأن أطلب منكم مهاجمة أم قصر وصفوان وبوبيان واحتلالها... والتعاون مع الشيخ السير خزعل خان[١٠]، والأمير عبد العزيز بن سعود[١١]، وغيرهما من الشيوخ الموثوق بهم، لتحرير البصرة من السيطرة التركية. إذا لم يكن هذا في وسعكم، فعليكم اتخاذ الترتيبات اللازمة، إن أمكن، لمنع وصول التعزيزات التركية إلى البصرة أو حتى إلى القرنة، حتى وصول القوات البريطانية التي سنرسلها، إن شاء الله، في أقرب وقت ممكن. كما آمل أن تصل سفينتان حربيتان من سفننا الحربية إلى البصرة قبل وصول قواتكم إليها. ومع أن هدفكم الأسمى في هذا الصدد هو تحرير البصرة وأهلها من الحكم التركي، فإننا نطلب منكم بذل قصارى جهدكم لمنع القوات وغيرها من نهب بضائع التجار البريطانيين في البصرة وتوابعها، لحماية سكان البصرة الأوروبيين وإنقاذهم... ومقابل مساعدتكم القيّمة في هذا الأمر المهم، أُمرتُ من الحكومة البريطانية أن أعد سيادتكم أنه إذا نجحنا في ذلك – وسننجح فيه إن شاء الله– فلن نعيد البصرة إلى الحكومة التركية ولن نسلمها لهم إطلاقًا. كما أقدم لكم، نيابةً عن الحكومة البريطانية، بعض الوعود المتعلقة بسعادتكم شخصيًا، وهي: (١) أن حدائقكم التي في حوزتكم الآن، أي حدائق النخيل الواقعة بين الفاو والقرنة، ستبقى في حوزتكم وفي حوز ذريتكم دون أن تخضع لدفع ايرادات أو ضرائب[١٢]. (٢) إذا هاجمتم صفوان وأم قصر وبوبيان واحتللتموها، فإن الحكومة البريطانية ستحميكم من أي عواقب تترتب على ذلك. (٣) تعترف الحكومة البريطانية وتقر بأن إمارة الكويت حكومة مستقلة تحت الحماية البريطانية**"[١٣].

يستنتج في ضوء تلك الوثيقة ان جزيرة بوبيان كانت لغاية عام ١٩١٤ عراقية غير تابعة للأراضي الكويتية، وقُدمت ثمنًا لشيخ الكويت لمساعدته للقوات البريطانية بهدف طرد العثمانيين منها ومن أم قصر وصفوان والاستيلاء عليها، والعمل على عرقلة وصول الامدادات العثمانية الى البصرة، وليس ذلك فحسب، بل وعدَهُ البريطانيون بتسليم البصرة له في مقابل جهوده في اعانة القوات البريطانية في احتلالها، فضلاً عن اعتراف الحكومة البريطانية باستقلال إمارة الكويت وحمايتها، كما وضحت الوثيقة ان الشيخ مبارك الصباح هو الذي عرض مساعدته للحكومة البريطانية.

ووجه المقيم السياسي في الكويت مذكرة الى المندوب السامي في العراق بتاريخ ٤ نيسان ١٩٢٣، تضمنت رسالة من شيخ الكويت أحمد الجابر المبارك الصباح (١٩٢١-١٩٥٠) [١٤]، يُفهم منها أنه أدّعى ان حدود إمارته مع العراق تبدأ من تقاطع وادي العوجة باتجاه الشمال على طول الباطن إلى نقطة جنوب خط عرض صفوان مباشرة؛ والاتجاه شرقًا، مارًا بجنوب آبار صفوان وجبل سنام وأم قصر، تاركًا اياها للعراق، ولغاية ملتقى خور الزبير مع خور عبد الله. كما زعم الشيخ أحمد تبعية جزر وربة، وبوبيان الى الكويت. فكان جواب المندوب السامي في العراق بمذكرة أُرسلت الى المقيم السياسي في الكويت في ١٩ نيسان ١٩٢٣، جاء فيها: "**يُعلم الشيخ أن مطالبته بالحدود والجزر المذكورة أعلاه مُعترف بها من قِبَل حكومة جلالته**". واضاف: "**كما تعلمون، فهي، من حيث طبيعتها، مطابقة للحدود الموضحة بالخط الأخضر في الاتفاقية الأنجلو-تركية المؤرخة في ٢٩ تموز ١٩١٣، ولكن لا ضرورة للإشارة الى تلك الاتفاقية في رسالتكم إلى الشيخ**"[١٥].

علمًا أن الاتفاقية المشار اليها غير المصادق عليها قد ضمت جزيرتي وربة وبوبيان مع البحيرات والمياه المجاورة لها ضمن حدود الكويت[١٦].

ووفقًا للوثيقة اعلاه فان المقيم السياسي في الكويت كان غير متأكد من حدود الأخيرة وأراد جوابًا من المندوب السامي في العراق، كما يتضح منها ان الحكومة البريطانية كانت تخطط قبل الحرب العالمية الأولى وقبل وعودها لشيخ الكويت مبارك الصباح، احتلال المنطقة واستقطاع جزء من أراضي البصرة ومياهها الاقليمية وضمها الى مشيخة الكويت لتأمين سيطرتها على الخليج العربي بشكل أوسع، وبحسب الوثيقة فان شيخ الكويت مبارك الصباح ليس له علم ببنود الاتفاقية الانجلو-تركية، اذ اقنعوه انها هبة بريطانية في مقابل اعانته لقواته لاحتلال البصرة، ويبدو كذلك ان الشيخ أحمد الجابر المبارك الصباح ليس له دراية بموضوع الاتفاقية ذاتها، حينما نبه المندوب السامي في العراق المقيم السياسي في الكويت بعدم اطلاع الشيخ عليها.

وتأسيسًا على ما تقدم فان البريطانيين سلموا جزيرتي وربة وبوبيان الى الكويت بعد احتلالهم البصرة ترضية لجهود الشيخ وأمواله التي بذلت لصالح الحكومة البريطانية. وبناءً عليه، فان خور عبد الله

كان بأكمله عائدًا الى البصرة قبل الاحتلال البريطاني للعراق، والسيادة عليه عثمانية تحت لواء البصرة، فليس من المعقول ان جزءا منه كان عائدًا للكويت، في حين ان جزيرتي وربة وبوبيان عائدتان الى البصرة.

ثانياً: السيادة على خور عبد الله عام ١٩٤٠[١٧]

تغيرت الأوضاع خلال الحرب العالمية الثانية (١٩٣٩-١٩٤٥)، الأمر الذي بينه خطاب من السفير البريطاني في العراق باسيل نيوتن (Sir Basil Newton ١٩٣٩-١٩٤١) الى السكرتير الأول في وزارة الخارجية البريطانية اتش. ال. باجالاي (H. L. Baggallay) في ٣١ كانون الثاني ١٩٤٠، الذي كان احد الرسائل المتبادلة حول نتائج تقرير مسح خور عبد الله، قام به جون وارد (John Ward) مدير ميناء البصرة والمدير العام للملاحة[١٨]، إذ عَدَّ الأخير خور عبد الله منفذ العراق الطبيعي إلى البحر، وسيكون موقع ميناء المستقبل، لكن الوقت ربما لم يحن بعد لاستغلاله بالكامل. وذكر السفير البريطاني في الخطاب ذاته ان الحكومة العراقية قدمت عرضًا لتعديل الحدود بين العراق والكويت في جوار خليج أم قصر، وبين الى ان السير جون وارد أشار إلى أن ليس من مصلحة حكومة جلالة الملك إقناع الكويت بالتنازل عن جزيرتي وربة وبوبيان، مقابل السيطرة الكاملة للعراق على الميناء الجديد المقترح ومداخله، وأشار إلى أنه إذا احتفظت الكويت بسيادتها على جزء من الممر المائي المؤدي إلى أم قصر، ستصبح الحكومة البريطانية، بفضل موقعها المتميز في الكويت، في وضع أفضل لحماية مصالحها في الميناء المقترح مما لو كانت السيطرة العراقية عليه حصرية، وأضاف: "**إذا اتفقنا نحن والعراق، فلن تنشأ أي صعوبات عمليًا، بينما إذا لم نتفق يومًا ما، فقد يصبح من المفيد جدًا أن السيادة الكويتية على أحد ضفتي خور عبد الله وسيلة ضغط مفيدة**"، واعتقد السفير البريطاني أن لذلك الاعتبار وجاهة كبيرة، وأنه يجب مراعاته جيدًا[١٩].

وجاء في مذكرة ارسلها السفير البريطاني في العراق باسيل نيوتن الى وزارة الخارجية البريطانية بتاريخ ١٦ شباط ١٩٤٠، انه خلال لقائه الأسبوعي بوزير الخارجية العراقي علي جودت الأيوبي[٢٠] في ١٣ شباط ١٩٤٠، قال له الأخير إن الحكومة العراقية ولاسيما وزير الدفاع –الفريق طه الهاشمي– حريصون على المضي قدماً في تطوير ميناء أم قصر، مستفسرًا عن سير الأمور فيما يتعلق بالحصول على امتيازات إقليمية من الكويت لتغطية مداخل أم قصر. وأقرّ علي جودت بأنه لم تُطرح لغاية كتابة المذكرة أي خطة مُرضية على الحكومة العراقية لتعويض شيخ الكويت أحمد الجابر المبارك الصباح، وكان رد السفير البريطاني أن الوصول إلى الميناء لا يعتمد على مثل تلك الامتيازات، كما ذكر أن لديه شكا كبيرا، بصرف النظر عن رغبات الشيخ، فيما إذا كان من مصلحة المملكة المتحدة تقديم مثل تلك التنازلات "**ما دامت الأهداف البريطانية والعراقية متوافقة، فلن تنشأ أي صعوبات عملية**

من الوضع الراهن، بينما إذا تباعدت أهدافنا يومًا ما، فقد يكون من مصلحتنا الاحتفاظ بسيادة الكويت على أحد ضفتي خور عبد الله"[٢١].

ومما لاشك فيه وبناء على الوثيقتين البريطانيتين فان السيادة الاقليمية على الموانئ الحدودية بين العراق والكويت ولا سيما على منافذ خور عبد الله كانت تحكمها المصالح البريطانية، ان كانت لا تتعارض مع اهدافهم فهي سيادة عراقية، وان كان العكس فهي سيادة كويتية.

واستناداً الى رسالة السفير البريطاني في العراق الموجهة الى وزارة خارجية بلاده في ٢٧ شباط ١٩٤٠، انه خلال زيارته الأولى لوزير الخارجية العراقي نوري السعيد[٢٢]، أشار الأخير إلى ميناء أم قصر، طالبًا دعم الكويت في الحصول على تنازلات إقليمية، ولم يقترح أي تعويضات إقليمية، لكنه ألمح بشكل مبهم إلى إمكانية تقديم تعويضات اقتصادية، وإلى إمكانية إنشاء نظام مشترك مماثل لنظام المنطقة المحايدة العراقية–السعودية[٢٣]، وأقرّ نوري السعيد بأن الوصول إلى الميناء من غير المرجح أن يُعرّض للخطر من قِبَل الكويت، وإن الحكومة العراقية ستُعرّض نفسها للنقد إذا لم تُؤمّن سيطرتها على المنافذ، وعرض تقديم أي ضمانات قد ترغب الكويت أو حكومة جلالته في مقابلها. وكان رد السفير البريطاني أنه قد تُتاح له فرصة لمناقشة المسألة مع الوكيل السياسي الذي سيقابله في البحرين، لكنه في الوقت نفسه لم يُبدِ أي أمل لوزير الخارجية العراقي في إمكانية التنازل عن الأراضي، واضاف السفير البريطاني في رسالته: **"لاحظتُ أن مجرد رغبة الحكومة العراقية في الحصول على هذه الأراضي سيجعلها تبدو أكثر أهمية للشيخ، بينما، بعيدًا عن مسألة المظاهر، فإن السبب الوحيد للاستيلاء على الجزر التي وصفها [نوري السعيد] بالجرداء هو مواجهة وضع افتراضي بحت"**[٢٤].

واشار الوكيل السياسي في الخليج العربي سي. جي. برايور (C. G. Prior) في رسالة وجهها في ٧ آذار ١٩٤٠ الى او. كي. كارو (O. K. Caroe) سكرتير حكومة الهند في وزارة الشؤون الخارجية، الى المضمون ذاته في الرسالة السابقة، اذ اعتقد أن وجود ميناء منفصل تحت السيطرة العراقية بالكامل، لن يؤدي إلى استقرار الأوضاع، بل سيجعلهم –أي العراقيين– أكثر تشددًا. وان الترتيب الأمثل، فيما إذا رأى الخبراء أنه من الممكن والضروري إنشاء ميناء، أن يكون تحت سيطرة بريطانية عراقية كويتية مشتركة، وأشار الى ان تحقيق ذلك ليس مستحيلًا[٢٥].

وألمح سي. جي. برايور في الوثيقة ذاتها، ان ابن سعود سيستاء من أي تنازل من جانب واحد في منطقة يعد ان له فيها مصلحة كامنة، ولاسيما ان العلاقات بينه وبين شيخ الكويت قد تعززت منذ عام ١٩٣٩ حينما نفذ الأخير انقلابه، وحرك ابن سعود قواته الى الحدود لدعم آل الصباح في حال فشل الانقلاب[٢٦].

وأوضح السكرتير الأول في وزارة الخارجية البريطانية اتش. ال. باجالاي في جوابه الى السفير البريطاني في العراق باسيل نيوتن في ١١ آذار ١٩٤٠ حول خور عبد الله: "**أنا أؤيد تمامًا وضع المصالح البريطانية في المقام الأول، وأجرؤ على القول إنه لو كان ذلك ضروريًا، لكان من الممكن إيجاد اعتبار أخلاقي جوهري يبرر وضع مصالحنا في خور عبد الله فوق مصالح العراق أو حتى الكويت. لكن لا بد لي من القول إنني لا أحبذ فكرة السماح لقرارنا بالتأثر بإمكانية أن يصبح العراق قادرًا على اتخاذ مسار أكثر استقلالية إذا امتلك خور عبد الله بأكمله، مقارنةً ببقاء أحد ضفتيه جزءًا من الكويت. ما دمنا نسير وفقًا للمبدأ المعتاد المتمثل في رؤية ما هو الأفضل للبلدين المعنيين بنا، فسنجد على الأرجح أن قرارنا، مهما كان في النهاية، هو الأنسب ويمكن تبريره عند الحاجة. لكن إذا بدأنا في ادخال مصالحنا الافتراضية البحتة، فقد نجد أن أفعالنا ترتد علينا كالصاعقة. لذلك، لدي شعور بأنه من الأفضل بكثير استبعاد هذا الاعتبار**"[٢٧].

ويستنتج من تلك المراسلات، الخشية البريطانية من استقلالية العراق في منافذه البحرية بشكل أكبر مستقبلًا ، فيما اذا استقل بخور عبد الله لوحده، وان بقاء احد ضفتي الخور لدى الكويت يعني بقاءه تحت النفوذ البريطاني، وامكانية التحكم بالعراق، وبالكويت.

الأمر الذي أوضحته الوثيقة المرسلة من وزارة الخارجية في ١٦ آذار ١٩٤٠ الى المكتب البريطاني في الهند، اذ اشارت كذلك إلى ان السفير البريطاني باسيل نيوتن لم يبدِ في حديثه مع نوري السعيد أي أمل في امكانية ترتيب تسليم الكويت أي أراضٍ للعراق، وان السفير البريطاني في العراق أشار في رسالة سابقة الى وزارة خارجية بلاده الى شكوكه في مدى ملاءمة تقديم مثل تلك التنازلات للمصلحة البريطانية[٢٨].

ويتبين مما سبق ان السيادة على خور عبد الله ليست عراقية ولا كويتية بل بريطانية، إذ ليس من الممكن ان المملكة المتحدة تخشى الرفض الكويتي من سيادة العراق بالكامل على خور عبد الله، وانما خشيتها كان من نتائج تسليمها امتيازات إقليمية أكثر الى العراق، ولاسيما انه قوة لا يستهان بها عربياً وإقليمياً.

واثبتت الوثيقة المرسلة من باجالاي، إلى مكتب الهند في ١٦ آذار ١٩٤٠ ان الهدف من بقاء أحد ضفتي خور عبد الله لدى الكويت قضية سياسية تظهر ابعادها على المدى البعيد، اذ لو حاولت الحكومة العراقية في المستقبل السيطرة الاستراتيجية على المنطقة في ظروف لا يمكن التنبؤ بها، ستنعكس العواقب سلبًا على المملكة المتحدة، فعلى الأخيرة ان تتخذ من خور عبد الله وسيلة ضغط للسيطرة على العراق، ومنعه من الانفراد في التحكم في منطقة الخليج العربي، ومن الافضل بقاء

جزيرتي وربة وبوبيان وأحد منافذ خور عبد الله لدى الكويت، لضمان السيطرة البريطانية على العراق البلد الحليف، والكويت المحمية، والخليج العربي مستقبلاً[٢٩].

واشارت وثيقة سرية مرسلة من حكومة الهند، إدارة الشؤون الخارجية الى وزير الدولة لشؤون الهند بتاريخ ١٨ أذار ١٩٤٠، انه وردتهم رسالة رسمية من المقيم السياسي في الكويت أعرب فيها عن بعض الشكوك حول حاجة العراق الفعلية الى ميناء جديد، واذا رأى الخبراء أنه من الممكن والضروري إنشاء ميناء، فمن الافضل بقاؤه تحت سيطرة بريطانية وعراقية وكويتية مشتركة، كما أكد على احتمالية استياء ابن سعود من منح العراق امتيازًا في منطقة يرى أن له مصلحة أساسية فيها. وبينت حكومة الهند ان الأعوام الماضية أظهرت تقلبات عراقية، وعلينا: "**ألا نشجع على نقل نقطة مهمة من إمارة (يمكننا دائمًا التأثير عليها حتى لو كنا في وضع صعب) إلى دولة يصعب التنبؤ بموقفها المستقبلي من الإمبراطورية، وإن حكومة الهند مهتمة بشدة بالحفاظ على الكويت كأرض، وإن وجود ميناء عراقي على خور عبد الله سيقلل حتمًا من أهمية الكويت، وقد يحجبها تمامًا في النهاية، ومن المهم لمكانتنا في الخليج بقاء الكويت مستقرة وخالية من النفوذ العراقي**"[٣٠].

بينت الوثيقة بشكل لا يحتاج الى التأويل والاستنتاج ما كان يشغل بال السياسيين البريطانيين، وما كان يدور في مخططاتهم للمنطقة بشكل عام وللعراق بشكل خاص.

وعارضت حكومة الهند بشدة، بحسب ما تضمنته الوثيقة أعلاه، أي محاولة لإكراه شيخ الكويت أحمد الجابر المبارك الصباح على تقديم أي تنازل للعراق، ووضحت التزام حكومة جلالة الملك حرفيًا "**بروح الوعد**" الذي قُطع للشيخ مبارك الصباح بتاريخ ٣ تشرين الثاني عام ١٩١٤، واشارت الى الوثيقة رقم XLII –السالفة الذكر– في كتاب أيتشيسون المجلد الحادي عشر[٣١].

وأُعجبت حكومة الهند بالتعليق القائل: "**بأن ابن سعود، بقدر ما نستطيع فهم آرائه، سيستاء بالتأكيد من التعدي العراقي في هذا الجانب، ويفضل الحفاظ على محمية الكويت دون مساس، على توسع النفوذ العراقي. وبناءً على الأسباب جميعها، نوصي بإلغاء المشروع، وإذا احتاج العراقيون إلى ميناء، فيجب تشجيعهم على تطويره داخل العراق، لأن ذلك هو المسار الأكثر أمانًا للظروف السياسية في الخليج**"[٣٢].

بينت الوثيقة اعلاه ان البريطانيين كانت لهم رؤية بعيدة لمستقبل العراق والكويت، بما أن الأول دولة قوية ومن الصعوبة التنبؤ بموقفه المستقبلي من الإمبراطورية، والثانية إمارة بالإمكان دائمًا التأثير عليها والتحكم بها حتى لو كانت الحكومة البريطانية تمر بوضع صعب، فضلاً عن معارضة ابن سعود الذي رفض أي توسع لنفوذ العراق على حساب نفوذه الآخذ بالتوسع في المنطقة وانه حليفا مهما لحكومة جلالة الملك.

نصت احدى الرسائل المرسلة من الوكيل السياسي في الخليج العربي بناءً على رسالة من المقيم السياسي في الكويت الى حكومة الهند ووزارة الخارجية البريطانية[٣٣] بتاريخ ٢١ أذار ١٩٤٠ على ان حكومة الهند كانت تبالغ في تقدير أهمية الكويت، "**ومن المؤكد أننا نسيطر على الإمارة (ولا يبدو أننا نستطيع الضغط على الشيخ لحكم رعيته بشكل صحيح، أو لمنعهم من كسب عيشهم من التهريب، ولكن هذه قصة أخرى)، ومن المؤكد أننا لا نسيطر على العراق بالطريقة نفسها. ولكن الشيء الأكيد أن العراق إذا كان تحت تصرفنا سيكون أكثر فائدة لنا بكثير من الكويت، لأنه لا يمنحنا فقط إمكانية الوصول المباشر، عند الحاجة، إلى حقول النفط التابعة لشركة النفط العراقية، بل أيضًا إمكانية الوصول من البحر الأبيض المتوسط إلى الخليج العربي وبالعكس، فضلًا عن مصالحنا الكبيرة في البلاد نفسها**"[٣٤].

وبينت الرسالة في حال عُد العراق عدوًا للبريطانيين، فسيضطرون، شريطة توافر القوات اللازمة، من غزو العراق من جديد مع جعل الكويت موطئ قدم لهم. لكنه أمرًا غير ضروري في "**الظروف الحالية**"، وان أي قوات قد تضطر حكومة الهند لإرسالها إلى ذلك الجزء من العالم ستكون قادرة على استخدام العراق كقاعدة لها، "**وإن على حكومة الهند إبداء فهمًا أكبر مما تُظهره لأهمية موقعنا الخاص في العراق وللمشاكل التي نواجهها في الحفاظ عليه**". وفي الوقت نفسه اوضح الوكيل السياسي في الخليج العربي لم يُقترح قط تراجع حكومة جلالة الملك عن تعهداتها بالاعتراف بالكويت كحكومة مستقلة تحت الحماية البريطانية، كما لا يرغب أحد في زيادة النفوذ العراقي في المنطقة، بل كان الاقتراح أن يبرم الشيخ صفقة مع العراقيين، ربما بالتنازل، مقابل تعويض مناسب، عن حصته من مجرى خور عبد الله المائي، إن لم يكن عن الجزيرتين اللتين يرغب العراقيون فيهما[٣٥].

واستمر الوكيل السياسي في الخليج العربي في رسالته موضحًا إن إيجاد أي تعويضات محتملة قد يقدمها العراقيون للشيخ مسألة صعبة بالتأكيد، ويبدو أن لا المقيم السياسي ولا حكومة الهند لديهما أي اقتراح لتقديمه بشأن قضية التعويضات، وبدلاً من ذلك، اقترح المقيم السياسي في الكويت سيطرة بريطانية وعراقية وكويتية مشتركة على الممر المائي. واوضح الوكيل السياسي في الخليج العربي أنها فكرة "**جذابة**" من وجهة نظر حكومة جلالة الملك، ولكن لا يوجد أي مبرر للاعتقاد بأنها ستجذب العراقيين، بما أنهم قادرون "**كما يتضح**" على بناء ميناء خاص بهم في خور عبد الله دون أي "**تنازلات**" من الشيخ، كما أن البريطانيين ليس في وضع يسمح لهم بالإصرار على السيطرة المشتركة، إذ سيفضل العراقيون بلا شك إدارة الأمر بأفضل ما يمكنهم بمفردهم، ولا يمكن مطالبتهم بعمل أي شيء آخر، لأنه إذا لم يقدم الشيخ لهم أي تنازلات، فلا يوجد سبب يدفعهم لتقديم أي تنازلات له، فضلاً عن ذلك –والكلام للوكيل السياسي– وحسبما يتضح، لا الشيخ ولا حكومة جلالة الملك مستعدان لتخصيص

أي أموال لتحسين الممر المائي، وأضاف: "**أننا سنصل إلى طريق مسدود تمامًا، كما يحدث غالبًا عندما يتعلق الأمر بالكويت، وسيتعين علينا إخبار العراقيين بأن الشيخ لن يتدخل**"(٣٦).

وجاء في الوثيقة نفسها ان ابن سعود كان قد ابدى قلقًا بالغًا إبان الحملة الصحفية العراقية ضد شيخ الكويت قبل عام، وانه رأى في المشيخة إضافة مناسبة جدًا، وسيكره بشدة أي تغييرات في الحدود(٣٧).

ووضحت الوثيقة السرية المشفرة التي ارسلها الوكيل السياسي في الخليج العربي الى وزير الدولة لشؤون الهند في ٢٢ اذار ١٩٤٠ موقف شيخ الكويت أحمد الجابر المبارك الصباح من المقترحات العراقية التي نظر اليها بريبة، وانه كان على دراية بها، وانه لن يعترض إذا نُفذ المشروع في المياه العراقية، على الرغم من إن الميناء الجديد سيؤثر على الكويت ويؤدي إلى نزوح سكاني. وعن موقفه إذا طلبت الحكومة العراقية أي تنازل إقليمي، أجاب الشيخ بحزم أنه لن يمنحهم أي شيء على الإطلاق. وحينما لمح الوكيل السياسي إلى أنه في حال وجود مشروع كبير على المحك، فقد يُقدّم العراقيون "**مساعدة**" كبيرة، تغيرت ملامح وجه الشيخ، وقال باستياء: "**انه لن يبيع أراضيه، ولا يحتاج إلى مال، وكل ما أراده من العراق هو البقاء خارج الكويت**". وكان رأي الوكيل السياسي في الخليج العربي انه: "**لم تُرسَم الحدود بعد، لذا لا يمكننا الجزم بمكانها عند نقطة حاسمة، أعتقد يجب ترسيمها دون تأخير، وفي غضون ذلك، أقترح أن يقوم ضابط البحرية الملكية البريطانية، أو مهندس ميناء موثوق بفحص المشروع وإبداء رأي صريح حول مدى إمكانية تطبيقه**"(٣٨).

رد مكتب الهند بتاريخ ٢٦ أذار ١٩٤٠ على الرسالة التي أرسلها الوكيل السياسي في الخليج العربي في ٢١ آذار من العام نفسه: "**كثيرٌ من هذا الكلام قصير النظر، ويتجاهل تمامًا نقاطًا عديدة طرحناها في مراسلات سابقة، على سبيل المثال:(١) الكويت عديمة الفائدة لنا، أو بالأحرى عديمة الفائدة عمليًا، ما لم تُستخدم كقاعدة اتصال من الخليج العربي إلى البحر الأبيض المتوسط، وهذا بدوره لا يمكن تحقيقه إلا إذا كان العراق صديقًا لنا (٢) إذا وصلت الأمور إلى طريق مسدود، فليس أمامنا خيار سوى ترك العراق يمضي قدمًا، ولا يمكننا ثنيهم عن أي تطور معقول وسلمي نظرًا لاعتبارات إشكالية نوعًا ما تتعلق بسيطرتنا على الكويت**"(٣٩).

وجاء في الوثيقة أنه ليس من المؤكد على الإطلاق من أن السيطرة البريطانية على أي ميناء عراقي ستصبح أمرًا جيدًا على المدى الطويل، وكلما قلّت "المصالح" كان ذلك أفضل، لأنها عادةً ما تكون في الوقت نفسه مصدرًا للخلافات ورهينة للثروات. كما ورد في مضمون الوثيقة: "**أتفهم أن مكتب التحقيقات لن يسمح لنا بتقديم أي آراء مكتوبة حول هذه البرقية، والخطوة التالية معرفة ردود فعل شيخ الكويت، وبعد ذلك، من الانسب إبلاغ العراقيين بأننا لا نرى أي احتمال لتغيير الحدود، وأن من الأفضل لهم المضي قدمًا والقيام بما يرونه مناسبًا داخل أراضيهم**"(٤٠).

يتضح بموجب الوثيقة سالفة الذكر مدى قوة الحكومة العراقية والعراقيين حينذاك، وانهم اصحاب كلمة وقرار تخشاه المملكة المتحدة، وان البريطانيين كانوا يواجهون العديد من المشاكل للحفاظ على العراق تحت السيطرة البريطانية، الأمر الذي جعلهم يضعون الكويت في طريق تطور وتقدم العراق اقليميًا، على الرغم من ان الكويت لا فائدة عملية لها، ما عدا استخدامها كقاعدة اتصال من الخليج العربي إلى البحر المتوسط، وانه امر لا يمكن تحقيقه إلا إذا كان العراق صديقًا للبريطانيين.

ومن جانب اخر، فان البريطانيين فضلوا السيادة المشتركة على ميناء خور عبدالله المزمع إنشائه على بقائهم خارج الخطة العراقية، التي تهدف الى السيادة الكاملة للعراقيين على الميناء، الأمر الذي ترفضه الحكومة البريطانية وبشدة. كما انهم يعلمون جيدًا رفض الحكومة العراقية لمقترح الادارة المشتركة، كما وضحته الوثيقة أعلاه.

وبينت رسالة موجهة من وكيل وزير الدولة لشؤون الهند الى حكومة الهند في ١٩ نيسان ١٩٤٠، تأييد اللورد زيتلاند (Lord Zetland) وزير الدولة لشؤون الهند، وجهة نظر حكومة الهند القائلة بأهمية استقرار الكويت وخلوها من النفوذ العراقي لتعزيز الموقف البريطاني في الخليج. ونظرًا لطبيعة العلاقات البريطانية مع الشيخ مبارك الصباح، والتعهدات التي قُطعت له عام ١٩١٤، رأى أنه من البديهي عدم ممارسة أي ضغط على الشيخ أحمد للتنازل عن أي من حقوقه للحكومة العراقية. كما اقترح المقيم السياسي وحكومة الهند بغض النظر عن تلك الاعتبارات، انه من الضروري مراعاة موقف ابن سعود الذي يُرجّح أن ينظر بعين الريبة إلى أي امتداد للنفوذ العراقي في الكويت(٤١).

ولفت اللورد زيتلاند مجددًا الانتباه إلى ضرورة التحرك نحو ترسيم الحدود المقترح بين العراق والكويت دون تأخير، إذ لو قررت الحكومة العراقية حصر مشروع الميناء الجديد في الأراضي العراقية، فقد يكون تحديد الموقع الدقيق لخط الحدود بجوار أم قصر ذا أهمية بالغة(٤٢).

ومن الأهمية بمكان القول، ان الوثائق لم تشر الى آراء ومقترحات الحكومة العراقية بشكل مفصل وصريح، الا ما ذُكر سلفًا، الأمر الذي يدل على وجود وثائق غير معلن عنها.

كشفت وثيقة سرية بريطانية مشفرة كانت مُرسلة من رئاسة الأركان العامة في ٩ آيار ١٩٤٠ الى القيادة الملكية البحرية عن إن الحكومة العراقية: "**تسعى جاهدةً لتطوير ميناء خور عبد الله، وتستفسر من حكومة جلالة الملك عن إمكانية الحصول على مساعدة مالية. وقد طلبت وزارة الخارجية رأيًا عسكريًا، وقبل إبداء هذا الرأي، يسرّنا الاطلاع على تعليقاتكم على تقرير ميسيرفي الذي تلقينا نسخًا منه**(٤٣). **كما نرجو منكم موافاتنا بآرائكم حول ما إذا كنتم تعدون تطوير ميناء خور عبد الله ضرورة عسكرية في ضوء التزاماتنا المحتملة في تلك المنطقة**"(٤٤).

وجاء مضمون الرسالة أعلاه نفسه في وثيقة بريطانية سرية مشفرة أخرى مرسلة الى الجنرال آرثر سميث (Arthur Smith) نائب رئيس الأركان العامة لقيادة الشرق الأوسط في القاهرة في ١٣ آيار ١٩٤٠، لمعرفة رأيه فيما إذا كان يعد تطوير ميناء خور عبد الله ضرورة عسكرية في ضوء التزامات الحكومة البريطانية المحتملة في المنطقة، بعد ان طلبت وزارة الخارجية البريطانية رأيًا عسكريًا للإجابة على الحكومة العراقية(٤٥).

ويتضح من الوثيقتين ان الحكومة العراقية كانت تعد خور عبد الله عراقيًا خالصًا، اذ انها لا تطالب بالموافقة بالشروع بالبناء بل ارادت الحصول على مساعدة مالية، وانها حريصة على اكمال مشروعها. وان التنازلات التي كان يطالب بها العراق هي جزيرتي وربة وبوبيان لبناء الميناء ومنح الكويت الترضية المناسبة حتى وان كانت مالًا، الأمر الذي رفضه الشيخ وقال انه لن يبيع أرضه وانه ليس بحاجة الى المال.

وبناءً على ما تقدم، يُثار هنا تساؤل مفاده: كيف تطالب الحكومة العراقية بمساعدة مالية من المملكة المتحدة لبناء الميناء، وفي الوقت نفسه تبدي استعدادها لدفع مال الى شيخ الكويت أو الى أي ترضية اخرى؟

وأكدت الوثيقتان على عبارة "**في ضوء التزاماتنا المحتملة في تلك المنطقة**"، ما يعني الالتفات الى المصالح البريطانية وإعطائها الأولوية في ظل ظروف معتمة في المنطقة.

وفي ضوء ما تقدم، وبعد ان عرضت الحكومة البريطانية المشروع على القيادة البحرية الملكية البريطانية، جاء رد الأخيرة بدراسة حول امكانية إنشاء ميناء على خور عبد الله، فأشار تقرير سري بريطاني في ١٥ آيار ١٩٤٠ الى نقطتين: أحدهما أن مشروع خور عبد الله ليس ضرورياً من الناحية العسكرية، وان نفقات انشائه مكلفة؛ نظراً لان مصفاة عبادان النفطية البريطانية على شط العرب حيوية، وان خسارة شط العرب وميناء البصرة يعني خسارتهم لعبادان، هذا في حال عدم تمكن القوات البريطانية من استخدام شط العرب والاضطرار إلى الانزال في خور عبد الله باستخدام القوارب، والاستيلاء على البصرة من الجانب البري، فضلاً عن ذلك فان ميناء البصرة متطور ومجهز جيدًا، وسيستغرق تطوير ميناء خور عبد الله وقتًا طويلاً(٤٦).

يتبين من التقرير ان ميناء البصرة أكثر سهولة والأفضل اقتصاديًا وعسكريًا للقوات البريطانية التي كانت حينذاك تخوض حربًا عالمية ثانية.

ورجح التقرير ان اقتراح تطوير خور عبد الله ذو طابع سياسي، لسببين: أولهما النزاع الحدودي القائم منذ زمن طويل بين العراق وإيران، وثانيهما "**من الطبيعي أن ترغب الحكومة العراقية في أن يكون**

ميناؤها الرئيس في أراضيها". "**ومع ذلك، من المشكوك فيه أن يكون خور عبد الله تابعًا للعراق، ولا نريد أن نُسيء إلى شيخ الكويت الذي قد يُشكك في أحقية العراق في خور عبد الله**"(٤٧).

وبحسب ما جاء في التقرير ان خور عبد الله عراقيًا؛ لرغبة حكومته في إنشاء ميناء على "**أراضيها**" بعيدًا عن حدودها مع الجانب الإيراني، لكن في الوقت نفسه، أشار التقرير، في الصفحة نفسها إلى إثارة الشك في تبعية الخور الى العراق، بهدف عدم الإساءة لشيخ الكويت الذي "**قد يُشكك**" في أحقية العراق به، ومن المرجح انه تقريراً كان مدفوع الثمن، أو وراؤه مقاصد أخرى.

ويمكن التساؤل عما إذا كانت الحكومة العراقية بحاجة اقتصادية كبيرة الى هذا الميناء، أو ان الأمر برمته سياسيًا كما جاء في التقرير، الغرض منه استعادة جزيرتي وربة وبوبيان والهيمنة الإقليمية على الخليج العربي، ومنافسة إيران؟

ومن الأهمية بمكان القول إن الهدف العراقي من بناء الميناء كان سياسيًا استراتيجيًا اقتصاديًا، فضلاً عن غايات وأبعاد مستقبلية، وفي الوقت نفسه فان الجانب البريطاني كانت له غايات وابعاد مستقبلية، بدت ملامحها تظهر في العراقيل والمشاكل التي أثيرت فيما بعد حول ترسيم الحدود العراقية–الكويتية.

ووفقًا الى تقرير عسكري بريطاني سري مشفر أُرسل بتاريخ ١٧ أيار ١٩٤٠ إلى الجنرال آرثر سميث نائب رئيس الاركان العامة لقيادة الشرق الأوسط، فان تطوير خور عبد الله لا يُعد ضروريًا، وأنه تكلفة غير مبررة من الناحية العسكرية، وبهدف حماية عبادان يجب الإبقاء على شط العرب مفتوحًا، إذ إن ميناء البصرة متوفر ومتطور، أما إذا استولى الروس أو المتمردون الإيرانيين على عبادان، واقتضت الضرورة إنزال حملة عسكرية لإعادة السيطرة عليها، ونظرًا لكثافة الهجوم الجوي غير المسبوقة، قد لا يُستحب إرسال حملة عسكرية عبر شط العرب، وإنما إنزال قوات في الكويت أو خور عبد الله ونقلها برًا إلى البصرة، في هذه الحالة النادرة، بالإمكان إنزال القوات بالقوارب الخفيفة وسفن الإنزال الآلية والمراكب الشراعية، ولا حاجة إلى ميناء متطور بالكامل لذلك الغرض، كما ان بناء ميناء بديل لميناء البصرة سيستغرق وقتًا طويلاً، ونظرًا لامتلاك البصرة مرافق ممتازة، ولانخفاض خطر حرمان البريطانيين من الميناء بشكل دائم، فإن تطوير ميناء جديد يُعدّ، من وجهة نظر عسكرية، إهدارًا غير ضروري للمال، وخَلُصَ التقرير الى ان مشروع خور عبد الله سياسي بالكامل(٤٨).

واستنادًا الى الوثيقة السرية العسكرية التي بعثها ج. ج. ووترهاوس (G. G. Waterhouse) في ٢١ أيار ١٩٤٠ بناءً على طلب الجنرال آرثر سميث الى السفير البريطاني في العراق باسيل نيوتن، فان قضية مشروع خور عبد الله قد حُسمت، وجاء فيها: "**فيما يتعلق بمشروع ميناء خُور عبد الله، قد نظر القائد العام في المسألة، وهو غير مستعد للتوصية بإنفاق أموال على تطوير الميناء**"(٤٩).

ولعل من المناسب الإشارة الى ان وضع البريطانيين في العراق حينذاك كان صعبًا للغاية، اذ كانت المملكة المتحدة تخوض حرباً عالمية ثانية، وقواتها موجودة في الخليج العربي، فضلاً عن رفض الحكومة العراقية المتمثلة برشيد عالي الكيلاني[٥٠] الضغوط البريطانية لجرّ العراق الى الحرب، والموافقة على مرور القوات البريطانية داخل الاراضي العراقية فقط دون اشتراك القوات العراقية، الأمر الذي أثار الحكومة البريطانية وطالبت من الوصي على عرش العراق الأمير عبد الإله (١٩٣٩-١٩٥٣)[٥١] استقالة رئيس الحكومة العراقية الذي كان، ذو توجهات قومية عربية ومن المعارضين لأي تدخل لسياسة المملكة المتحدة في شؤون العراق، كما عرف عنه مناهضته للبريطانيين وميوله الى جانب ألمانيا ودول المحور، لكن رشيد عالي الكيلاني رفض تقديم استقالته، وسانده في موقفه ضباط من الجيش العراقي والشعب، وتطور الأمر الى قيام ثورة مايس التحررية في العراق عام ١٩٤١[٥٢].

وبناء على تلك المعطيات، يتضح ميول البريطانيين الرافضة لبناء ميناء على خور عبد الله، لظروف الحرب ولعدم انسجام حكومة جلالة الملك مع الحكومة العراقية، فأوعزت أن الموضوع برمته وراؤه أهدافاً عراقية سياسية أهمها منع الوجود البريطاني في البصرة وشط العرب، وصعوبة الوصول الى حقولهم النفطية في عبدان، فضلاً عن زيادة مقدرة العراق الاقتصادية ببناء ميناء اخر على خور عبد الله وتطويره، الأمر الذي جعل البريطانيين يشككون في عراقية خور عبد الله، كما انه ليس من مصلحتهم استياء شيخ الكويت الموالي والمساند لهم، الذي كان يطالب بتوسعة أراضيه، ولا استياء ابن سعود، ولاسيما ان الوضع السياسي كان متوتراً عالمياً، وانهم بحاجة لدعم مالي في الخليج العربي. ومما لاشك فيه ان الاهداف والمصالح البريطانية لم تتوافق مع العراق، ففضل سياسيو المملكة المتحدة بقاء خور عبد الله منطقة مشكوك في احقيتها السيادية. وفي الوقت نفسه عدم اعطاء الكويت تلك الاحقية، إذ انها كانت لا تزال تحت الهيمنة البريطانية، وغير معترف بها دولياً. فضلاً عن ان البريطانيين لا يفضلون ان ينشأ أمر يعكر صفو المصالح البريطانية-العراقية، ولا المصالح البريطانية-الكويتية.

هذا كل ما اجادت به الوثائق البريطانية المحفوظة في الارشيف البريطاني في لندن، فانها تدور في الموضوع نفسه، ولعل في قادم الأيام تظهر وثائق مخفية اخرى لها كلمة الفصل.

الخاتمة

وبناءً على ما تقدم واستناداً على وثائق الارشيف البريطاني السرية المحفوظة في لندن، على الرغم من قلتها، فان الفكرة بدت واضحة، تبين ما يأتي:

١- كانت السيادة على خور عبد الله وجزيرتي وربة وبوبيان عراقية-بصرية تحت اللواء العثماني لغاية عام ١٩١٤. لكن الجزيرتين سُلمتا كهبة لإمارة الكويت نظرًا لتعاون شيخها حينذاك مع القوات البريطانية لاحتلال البصرة خلال الحرب العالمية الأولى، ومن الطبيعي ان يتقاسم البلدان السيادة على خور عبد الله.

٢- تحكمت المصالح البريطانية على سيادة العراق على خور عبد الله، اذ ان حصول العراق على سيادة مطلقة يعني احتمالية تعرض البريطانيين ومصالحهم في المنطقة الى الخطر، وذلك بحسب وجهة نظرهم التي بينتها الوثائق.

٣- كانت المملكة المتحدة ملزمة بصفتها حليفا للعراق، وحامية للكويت ان تحافظ على الاستقرار، واستراتيجيتها في المنطقة، ولاسيما ان العراق قوة لا يستهان بها، فضلاً عن ان الوقت كان غير ملائم نظراً لقيام الحرب العالمية الثانية، واحتمالية خروج العراق من السيطرة والنفوذ البريطاني.

٤- بقيت مشكلة الحدود قائمة من خلال المراسلات البريطانية المتبادلة، وكانت موضع استغلال بريطاني ضد العراق والكويت كلما ارادت المملكة المتحدة ذلك.

٥- ان العراق ليس له الحق في التحكم بخور عبد الله وحده، اذ تمتلك الكويت الواقعة تحت الحماية البريطانية جزءاً منه. وعلى الرغم من قوة واصرار الحكومة العراقية على مشروعها ببناء ميناء على الخور، فان السيادة عليه كانت بين البلدين، أو بالأحرى عراقية-بريطانية.

٦- حاولت الحكومة البريطانية عدم إثارة ابن سعود الحليف القوي لها في الخليج العربي، الذي كان يرفض بشدة تزايد النفوذ العراقي في المنطقة، إذ بينت المراسلات وبشكل لا يثير الشك محاولة البريطانيين ترضيته في قضية خور عبد الله.

٧- كان السعي البريطاني واضحًا، على الرغم من قلة الوثائق، لتصغير مساحة العراق المائية المطلة على الخليج العربي، الذي يؤدي الى تحجيم مكانة العراق اقليميًا، بهدف عدم تهديد النفوذ والسيطرة البريطانية على الخليج من أي حكومة عراقية مستقبلية.

٨- حددت الحكومة البريطانية اهدافها ومصالحها وموقفها الرافض من بناء ميناء على خور عبدالله، وعودة جزيرتي وربة وبوبيان إلى العراق من خلال مراسلاتها وتقاريرها البحرية والعسكرية الأولية، كما اتضح موقف شيخ الكويت، وان لم يكن بذي أهمية لها، لكنها استمرت

في المماطلة مع الحكومة العراقية، وعدم اعطاء الرد النهائي، ويبدو ان سبب ذلك كان لحاجتها الماسة للحكومة العراقية التي لم ترد استفزازها بالرفض المباشر، ولاسيما انها تخوض حربًا عالميةً، وان السيطرة على العراقيين بشكل كامل شبه مستحيل، مع ايصال رسالة بانها مهتمة بالأمر وتعمل كوسيط بين العراق والكويت للصالح العام. وفي الوقت نفسه عملت على اقناع شيخ الكويت ان أراضيه في خطر دائم ومهددة من العراقيين، وان المملكة المتحدة الوحيدة القادرة على حمايته، وابعاد العراق عن إمارته، في مقابل سيطرتها المباشرة على حقول النفط العراقية والكويتية والسعودية، فضلًا عن هيمنتها على الخليج العربي.

٩- ورد في مضامين الوثائق تكرار "تطوير ميناء خور عبد الله"، ما يعني وجود ميناء صغير على خور عبد الله حاول العراقيون تطويره وإنشاء ميناء كبير متكامل فيه.

١٠- تمثل الأمر المريب للغاية بعدم الحصول على خرائط في الأرشيف البريطاني توضح خور عبد الله وحدوده، على الرغم من ان بعض الوثائق التي استخدمت في الدراسة اشارت الى وجود رسومات وخرائط وصور توضيحية عن المنطقة المشار اليها مرافقة للمراسلات، لكن لم نجد أي مرفقات ولم نستطع الحصول عليها، وربما انتزعت منها أو تم التخلص منها، كبقية الوثائق التي اختفت من الأرشيف البريطاني المختصة بشأن خور عبد الله. كذلك عدم وجود خرائط في وثائق الأمم المتحدة، أو في وثائق وزارة الخارجية الأمريكية تبين حدود خور عبد الله أو الحدود الادارية للبصرة.

التوصيات

١- وفق المعطيات في اعلاه، يجب بقاء البحث مستمراً في إيجاد وثائق تخص خور عبد الله والاتفاقيات المبرمة بين العراق والكويت، اذ لم نستطع لغاية الانتهاء من كتابة هذه الدراسة الحصول على خرائط أو أي مستمسكات وثائقية اصولية تخص خور عبد الله.

٢- مع وجود متناقضات في الوثائق والخرائط وقلتها أو تكاد تكون غير موجودة فإني أوصي بالمحافظة على الخرائط العراقية التي تم التعامل معها مسبقاً من قبل الباحثين والاكاديميين والمختصين بالشأن العراقي، ونشرها وتصويرها لأكثر من نسخة.

٣- يجب الاكثار من الدراسات التاريخية والجغرافية التي تعنى بالحدود العراقية ومشاكلها مع جيرانها، والاخذ بنظر الاعتبار المراحل التاريخية للعراق.

٤- الحفاظ على الوثائق العراقية وعدم تسليمها أو بيعها إلى جهات غير رسمية، واجراء دراسات علمية اكاديمية وثائقية وتدريسها، بهدف الحفاظ على تاريخ العراق وحدوده الجغرافية، فالدراسات الوثائقية التاريخية تحتاج جهداً ووقتاً مضاعفاً للبحث والاستقصاء والتدقيق والتحليل، واعادة الترجمة لأكثر من مرة، وربط الحدث الذي تتناوله الوثيقة وتاريخه بالأحداث التاريخية التي كانت تجري اثناء كتابة الوثيقة، ومعرفة الشخصيات التي كتبتها والى أي جهة أُرسلت، ومدى سرية محتواها.

٥- يجب على صانع القرار السياسي في العراق التوصل الى حلول مستمدة من القانون الدولي للمطالبة بحق العراق التاريخي.

٦- واخيراً فان الحل الدبلوماسي السلمي هو الأمثل لحلحلة أي عقبات أو نزاعات حدودية، فدراسة التاريخ تعني معرفة الماضي لأخذ دروس وعبر للاستفادة منها في الحاضر والمستقبل، لا لإثارة المشاكل والمنازعات الدولية.

الملحق رقم (١)

خارطة ولاية البصرة عام ١٩١٤[٥٣]

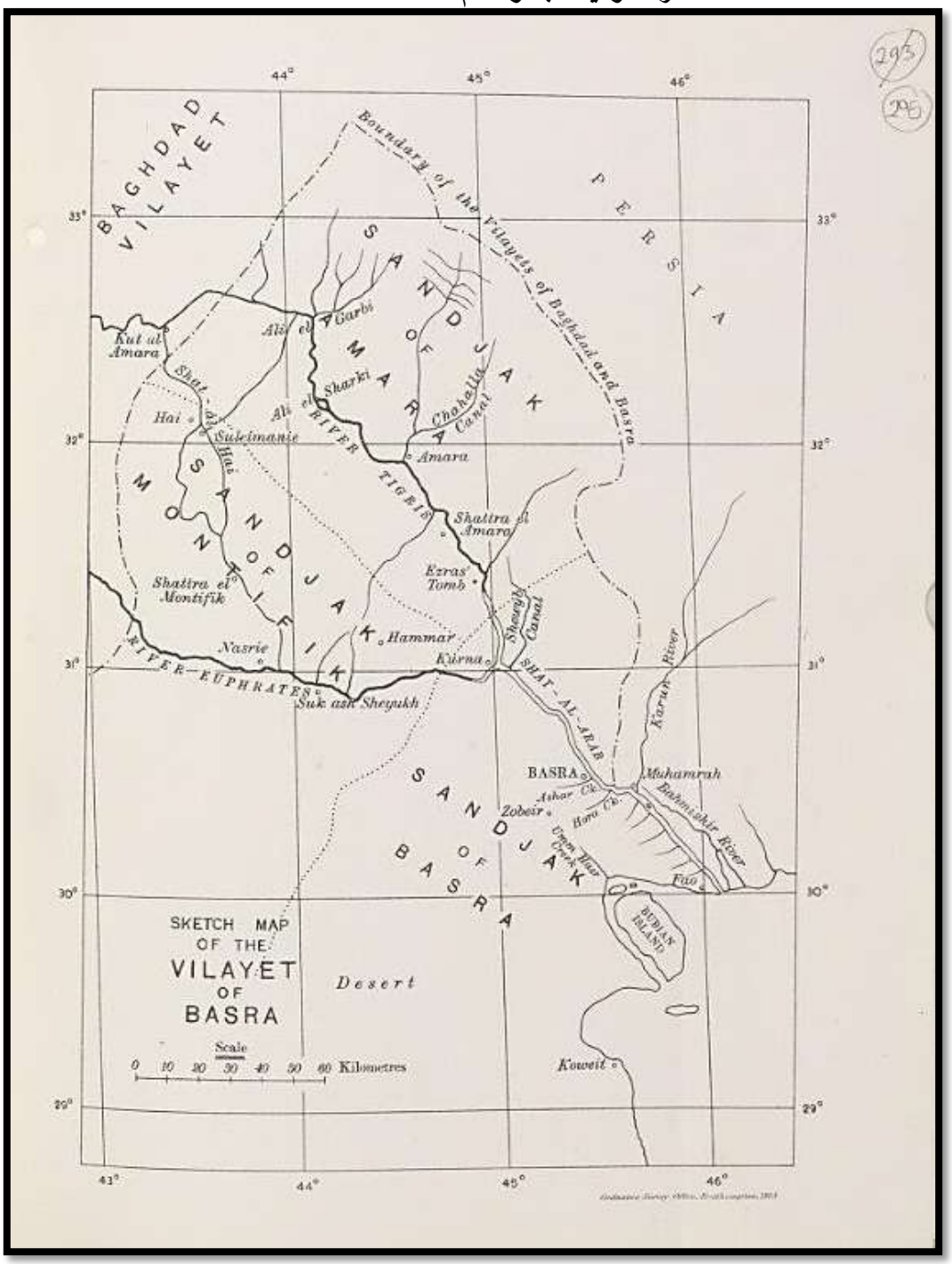

الهوامش

(١) تقرير مُرسل الى وزارة الخارجية البريطانية في ٢٤ تموز/يوليو ١٩٠٥، أعده مع الرسومات التخطيطية الكابتن إي. دبليو. إس. ماهون (E.W.S. Mahon)، الحائز على وسام الإمبراطورية البريطانية، الذي أُرسل لدراسة المنطقة المجاورة لخور عبد الله على رأس الخليج العربي، بهدف إعداد تقرير عن الأماكن الأنسب كمحطات نهائية لخط سكة حديد بغداد المقترح، وفقًا للقرار رقم ٤ من الاجتماع السابع والستين للجنة الدفاع الإمبراطوري، المنعقد في لندن في ٢٢ مارس/آذار ١٩٠٥.

(٢) الشيخ مبارك بن صباح بن جابر الصباح (١٨٤٤-١٩١٥): سابع شيوخ الكويت من أسرة الصباح، وضع أسس الدولة، ولقب بمبارك الكبير ومؤسس الكويت الحديثة. وصل إلى الحكم في ظروف صعبة ووسط صراعات سياسية وعسكرية بدأت بمصرع أخويه محمد وجراح. للمزيد ينظر: سعاد محمد الصباح، مبارك الصباح مؤسس دولة الكويت الحديثة، ط١، دار سعاد الصباح للنشر، بيروت، ٢٠٠٧.

(3)F. O., Report (with Maps) on the country adjacent to the Khor Abdullah, and places suitable as Termini of proposed Bagdad Railway, by Captain E. W. S. Mahon, R.E., to Foreign Office , (Secret), File NO. 881/8493, s 1330, 24 July 1905, p1-5.

(٤) اصبحت الكويت حامية بريطانية في ٢٣ كانون الثاني ١٨٩٩، بموجب الاتفاقية السرية البريطانية مع شيخ الكويت. للمزيد ينظر:

File 53/6 (D 2) Koweit [Kuwait] Affairs, 1898-1899' [42v] (84/554), British Library: India Office Records and Private Papers, IOR/R/15/1/472, in *Qatar Digital Library* https://www.qdl.qa/archive/81055/vdc_100023520802.0x000055

(٥) ورد في الوثائق البريطانية (التركية، الأتراك، والترك)، ولم تنعتهم بالعثمانيين أو الدولة العثمانية.

(6)F. O., Report (with Maps) on the country adjacent to the Khor Abdullah, and places suitable as Termini of proposed Bagdad Railway, Op. Cit., p1-5.

(٧) سيطر ميناء البصرة، بسبب موقعه، على ثلاثة ارباع التجارة الواردة من أوروبا والهند الى الساحل الغربي من الخليج العربي، تاركاً الربع الباقي تتقاسمه البحرين والموانئ الأخرى التي تقع الى جنوبها، اذ كان التجار الفرس، فضلاً عن التجار الأجانب يفضلون استيراد معظم ما تحتاج اليه بلاد فارس من سلع الهند وأوروبا عن طريق البصرة والعراق، وصار ميناء البصرة في مقدمة موانئ الخليج الرئيسة ولاسيما خلال المدة (١٨٦٩-١٩١٤) سواء من ناحية المناخ أو الإنتاج أو الأرصفة أو الخبرة التاريخية بشؤون التجارة، والأهم من ذلك اتصاله بالداخل بطرق مواصلات برية ونهرية آمنة تمتد شمالاً الى بغداد ثم شرقاً

الى بلاد فارس الغربية، وغرباً الى سواحل البحر المتوسط، وعُد الخليج العربي بفضل البصرة ممراً تجارياً مهماً في منطقة الشرق الأوسط برمتها. للمزيد ينظر: وجدان كارون فريح التميمي، العوامل المؤثرة في النشاط التجاري بمدينة البصرة (١٨٦٩-١٩١٤) "دراسة تاريخية"، مجلة كامبريدج للبحوث العلمية، العدد ٨، مركز كامبريدج للبحوث والمؤتمرات، البحرين، ٢٠٢١، ص٤٢١-٤٤٨.

(٨) السيادة بحسب القانون الدولي: "السلطة العليا غير المجزأة التي تمتلكها الدولة لسن قوانينها وتطبقها على جميع الاشخاص والممتلكات ضمن حدودها الاقليمية". وتعني السيادة على المستوى الداخلي: "قدرة الدولة على ممارسة سلطتها العليا داخل اراضيها، بما في ذلك القدرة على سن القوانين وتنفيذها وحماية حقوق المواطنين. وادارة شؤونها دون تدخل خارجي، وتؤكد على أن جميع السلطات تمارس من خلال مؤسسات الدولة التي تمثل ارادة الشعب". للمزيد ينظر: حلا جاسم كاظم؛ مصدق عادل طالب، إشكاليات مفهوم السيادة الوطنية وتأصيلها في ظل دستور جمهورية العراق لسنة ٢٠٠٥، مجلة جامعة الانبار للعلوم القانونية والسياسية، العدد ١، المجلد ١٥، جامعة الانبار، ٢٠٢٥، ص١٨٩-١٩٠.

(٩) ينظر خارطة رقم (١).

(١٠) الشيخ خزعل بن الشيخ جابر بن مرداو (١٨٦١-١٩٣٦): ولد في قرية كوت الزين التابعة لقضاء أبي الخصيب في البصرة، ينتمي الى قبيلة البو كاسب من عشيرة المحيسن، احدى عشائر كعب العربية، استلم حكم المحمرة والاحواز في عربستان خلال المدة ١٨٩٧-١٩٢٥، بعد وفاة أخيه الشيخ مزعل، لقب بأمير المحمرة، وأمير عربستان الخامس وآخر امرائها. وحد العشائر جميعها تحت لوائه، وامتد سلطانه الى العشائر الايرانية، فعاشت الإمارة عهدًا جديدًا في عهده وتحسنت احوالها، كانت له علاقات متينة وكثيرة مع ملوك العرب وأوروبا، وعرف بانه اقوى شيخ في جزيرة العرب، ولقب برجل المواقف، وحاكم شط العرب، ومحافظ الحدود. كانت علاقته بالبريطانيين قوية، فقد وجدوا فيه حاكمًا قويًا اتفقت مصالحه الاستقلالية مع مصالحهم في المنطقة. أُخذ الشيخ اسيرًا الى طهران عام ١٩٢٥ بعد ان استولى الجيش الإيراني على إمارته، وتوفي في معتقله في طهران، وفي عام ١٩٥٥ سمحت الحكومة الإيرانية بنقل جثمانه الى العراق ودفن في النجف الاشرف. للمزيد ينظر: انعام مهدي علي السلمان، حكم الشيخ خزعل في الأحواز ١٨٩٧/١٩٢٥، منشورات وتوزيع مكتبة دار الكندي، بغداد، ١٩٨٥.

(١١) عبد العزيز عبد الرحمن بن سعود (١٨٨٠-١٩٥٣): ولد في الرياض في منطقة نجد، ورحل مع اسرته الى الكويت عام ١٨٩٠ بعد ان استطاع محمد بن عبد الله آل رشيد التغلب على آل سعود والاستيلاء على نجد، لكنه استطاع عام ١٩٠٢ من السيطرة على الرياض، واحتلال المنطقة تلو الاخرى، احتل منطقة الاحساء عام ١٩١٣، وفي عام ١٩٢٢ سقطت حائل بين يديه وكانت اخر معقل لابن رشيد، فدانت نجد بأكملها له، وانهى حكم الاشراف في الحجاز عام ١٩٢٥، وتوحيد غربي الجزيرة وشرقها. وابتداءً من ٢٣ أيلول ١٩٣٢ حول اسم الدولة بمرسوم ملكي الى المملكة العربية السعودية، واتخذ لقب جلالة ملك المملكة العربية السعودية ومؤسس الدولة السعودية الثالثة، واستمر في الحكم لغاية وفاته في الطائف في ٩ تشرين

الثاني ١٩٥٣. للمزيد ينظر: حافظ وهبه، خمسون عامًا في جزيرة العرب،ط١، دار الافاق العربية، القاهرة، ٢٠٠١، ص٢٦ وما بعدها.

(١٢) كُلف الشيخ مبارك عام ١٨٧١ من قبل اخيه الشيخ عبد الله الصباح قيادة القوة البرية لمساعدة الدولة العثمانية في حملة الأحساء، وقاد عبدالله القوة البرية، وخلال تلك الأثناء التقى مبارك مع مدحت باشا العثماني –والي بغداد ١٨٦٩-١٨٧٢–، وتقديرًا منه لدور الكويت، منح الأخير شيخ الكويت مزارع للنخيل في منطقة شط العرب وأعفاه من دفع الضرائب. سعاد محمد الصباح، المصدر السابق، ص٢٣.

(13) C. U. Aitchison, A Collection Of Treaties, Engagements and Sanads, Vol. XI, Extract from a Letter from the Political Resident in the Persian Gulf to His Excellency Sir Mubarak as-Subah, K.C.S.I., K.C.I.E., Shaikh of Kuwait, containing certain assurances given to him by the British Government, 1914, document No. XLII, 14th Dhi Ihijjah 1332 (3rd November 1914), Publisher: Central Publication Branch Government Of India, Calcutta, 1930, p265-266.

(١٤) أحمد الجابر المبارك الصباح (١٨٨٥-١٩٥٠): الحاكم العاشر لدولة الكويت، ويعد صاحب أول تجربة ديمقراطية في تاريخ الكويت، إذ أسس أول مجلس تشريعي عام ١٩٢١، وعُرف بعلاقته القوية مع البريطانيين، وكانت السياسة الخارجية للكويت تدار من خلال وزارة الخارجية البريطانية والمعتمد البريطاني في الكويت، دون الرجوع إليه. للمزيد ينظر: عبد الله الحميدي محمد المطيري، الكويت في عهد الشيخ أحمد الجابر الصباح (١٩٢١-١٩٥٠م)، رسالة ماجستير غير منشورة جامعة بنها، كلية الآداب، ٢٠١٨، ص٢٥ وما بعدها.

(15) C. U. Aitchison, Op. Cit., Memorandum from His Excellency the High Commissioner for Iraq to the Political Agent, Kuwait, No. 5405, document No. XLIII, dated the 19th April 1923, p266.

(16) Ibid, p266-267.

(١٧) لم نجد في الأرشيف البريطاني وثائق تغطي الأحداث التاريخية ما بين عامي ١٩٢٣ و ١٩٤٠.

(١٨) لم نستطع الحصول على تلك المراسلات أو التقرير، اذ لا وجود لها ضمن الوثائق التي صرح لنا بتصويرها.

(19)F. O., Political Eastern, Iraq, 371/24559, files No. 448, Proposed Port on Khor Abdullah, Telegram From Sir B. Newton, Bagdad, British Embassy, To Mr. Baggallay, Registry Number: E 630/630/93, No. (205/2/40), 31st Jan 1940, p202-205.

(٢٠) كان وزير الخارجية العراقي علي جودت الايوبي خلال المدة ٢٥ نيسان ١٩٣٩- ١٨ شباط ١٩٤٠. للمزيد ينظر: عبد الرزاق الحسني، تاريخ الوزارات العراقية، ج٥، مطبعة العرفان، صيدا، ١٩٥٣، ص ٨٠-٩٩.

(21)F. O., Political Eastern, Iraq, 371/24559, files No. 448, Proposed Port on Khor Abdullah, From Sir B. Newton, Bagdad, British Embassy, Registry Number E 937/630/93, No.72, (205/4/40), 16th February, 1940, p212-213.

(٢٢) استلم نوري السعيد وزارة الخارجية العراقية بالوكالة في المدة ١٨ شباط ١٩٤٠-٢١ كانون الثاني ١٩٤١، وكان في الوقت نفسه رئيساً للوزراء خلال المدة ٦ نيسان ١٩٣٩-١٨ شباط ١٩٤٠. وانها وزارته الرابعة، والسادسة والعشرون في العهد الملكي. ثم تسلم الوزارة السعيدية الخامسة في ٢٢ شباط ١٩٤٠-٣١ اذار ١٩٤١. للمزيد ينظر: عبد الرزاق الحسني، المصدر السابق، ص٧٤-١٠٩.

(٢٣) المنطقة المحايدة العراقية-السعودية: أراض صحراوية كانت مشتركة بين الدولتين لمدة (٦٠) عامًا، تقع في جنوبي العراق وشمال شرقي السعودية، برزت أهميتها لخصائصها الجغرافية المتمثلة في وجود أهم آبار المياه الجوفية العذبة والمراعي الطبيعية، فظهرت خلافات حدودية سببها عدم تقيد حركة القبائل، ولا سيما ان البدو لا يتقيدون بالحدود، فبعرفهم يعدون البادية كلها ملكًا مشاعًا لعشائرهم تغدو فيها وتروح دون قيد. فكان الحل الامثل للإنجليز لفض النزاع ترك منطقة حيادية، بحيث ان قبائل كلا الجانبين – العراقي والنجدي- تنتقلان بحرية كاملة، وحينما جرى رسم الحدود بين البلدين بموجب معاهدة العقير في ٢ تشرين الثاني ١٩٢٢، فان خط الحدود رُسم تماشيًا مع الآبار، فاتخذت المنطقة الشكل الهندسي المعيني، بمساحة (٧٠٤٤) كم٢، وسمح للطرفين التوغل فيها للاستسقاء والرعي، وتعهدت الحكومتان ان لا تستخدم المنطقة وآبارها لأغراض عسكرية. وبحلول كانون الاول ١٩٨١ اتفق البلدان على نهاية منطقة الحياد ورسم خط دولي جديد قسم المنطقة الى قسمين شمالي للعراق وجنوبي للسعودية وصار خط الحدود مستقيما، وقسم لكل دولة ١١ بئرا. للمزيد ينظر: سالار علي خضر الدزيي، منطقة الحياد العراقية السعودية دراسة في الجغرافية التاريخية، مجلة التراث العلمي العربي، العدد ٤٤، المجلد ٤٤، مركز احياء التراث العلمي العربي، جامعة بغداد، العراق، ٢٠٢٠.

(24) F.O., Political Eastern, Iraq, 371/24559, files No. 448, Proposed Port on Khor Abdullah, Telegram From Sir Basil Newton ,Bagdad, en clair, to Foreign Office, Registry Number E 1033/630/63, No. 18 Saving, repeated to Political Resident in Persian Gulf and Political Agent at Koweit, 27th February, 1940, p217.

(25)F.O., Political Eastern, Iraq, 371/24559, files No. 448, Proposed Port on Khor Abdullah, Telegram From The Colonel C. G. Prior, CIE.. Political Resident in the Persian Gulf, To
O. K. Caroe, Esq., CIE., Secretary to the Government of India in the External Affairs Department, No. P. Z. 1779/40, New Delhi, 7th March, 1940, p255.

(26) Ibid, p254.

(27)F. O. Political Eastern, Iraq, 371/24559, files No. 448, Proposed Port on Khor Abdullah, Telegram From Mr. Baggallay, 11th March 1940, p215-216.

(28) F. O. Political Eastern, Iraq, 371/24559, files No. 448, Proposed Port on Khor Abdullah, Registry Number E 1033/630/93 P.M.C., From Foreign Office, To India Office, 16th March 1940, p218.

(29) F. O. Political Eastern, Iraq, 371/24559, files No. 448, Proposed Port on Khor Abdullah, Registry Number E 1033/630/63 S.N.1., From Foreign Office Sir Lacy Baggallay, To India Office; the Admiralty; War Office; Air Ministry; Colonial Office; Board of Trade; Ministry of Shipping; Petroleum Department and Office of the War Cabinet, 16th March 1940, p220-222.

(30) F. O. Political Eastern, Iraq, 371/24559, files No. 448, Proposed Port on Khor Abdullah, Decypher of Telegram, Iraqis on Khor Abdulla, From Government of India, External Affairs Department, to Secretary of State for India and Political Resident in the Persian Gulf, No. P. Z. 1624/40, Secret, New Delhi, 18th March, 1940، p236-237.
(31)Ibid، p237.
(32) Ibid، p237.
(٣٣) كُتبت الاسماء على المراسلات بخط اليد وبحروف المزج، فكان من الصعب قرائتها، وليس بالامكان تخمين كاتبها بناء على مدة حكمه، كما ان اغلب الاسماء ليست معروفة.

(34)F. O. Political Eastern, Iraq, 371/24559, files No. 448, Proposed Port on Khor Abdullah, Registry Number E 1272/630/93, From India Office, No. P.Z. 1624/40, 21st March, 1940, p232.

(35) Ibid, p232-233.

(36) Ibid, p233.

(37) Ibid, p233.

(38) F. O. Political Eastern, Iraq, 371/24559, files No. 448, Proposed Port on Khor Abdullah, Decypher of Telegram, From Political Resident in the Persian Gulf to Secretary of State for India, No. P. Z. 1715/40, Secret, Kuwait, 22nd March, 1940, p243.

(39) F. O. Political Eastern, Iraq, 371/24559, files No. 448, Proposed Port on Khor Abdullah, Registry Number E 1272/630/93, From India Office, No. P.Z. 1624/40, 26th March, 1940, p233-234.

(40) Ibid, p234.

(41) F. O. Political Eastern, Iraq, 371/24559, files No. 448, Proposed Port on Khor Abdullah, Telegram From The Under Secretary of State for India, Political Department, S.W.1, To India Office, No. P. Z. 1779/40, London, 19th April, 1940, p251.

(42) Ibid, p253.

(٤٣) لم نجد نسخ من ذلك التقرير مرفقة مع الوثائق، ولم نعرف من هو الشخص المعني، وما نوع مهمته.

(44) W. O., development- Khor Abdullah port...Iraq, 201/1050, C.R. FIle No.3533, G.H.Q. Middle East, Secret., High Grade Cipher Message, from Lieut., A.E.C., Officer i/c Cables, General H.Q., M.E., Secret, No. 70356, Folio No. 5204, To CENTRAL REGISTRY G.F.Q. MIDDLE EAST, 9/5/1940.

(45) W.O. development- Khor Abdullah port...Iraq, 201/1050, C.R. FIle No.3533, G.H.Q. Middle East, Secret, from Major-General W. S., MIDEAST,

For General Smith Deputy chief General Staff, MILMISS, BAGHDAD, No.10592, this message sent in cipher 13/5/1940.

(46)W. O., development- Khor Abdullah port...Iraq, 201/1050, C.R. FIle No.3533, G.H.Q. Middle East, Secret., Reference note from G. H. Q., R. N., Most Secret, 15/5/1940, p1.

(47) Ibid, p1.

(٤٨) لم تظهر الاسماء واضحة في التقرير، اذ لم نتعرف على المرسل ماعدا توقيعه بـ (Major-General W. S).

W.O., development- Khor Abdullah port...Iraq , C.R. FIle No.3533, G.H.Q. Middle East, Secret. Cipher Message out, From MIDEAST, Major-General W. S., For Deputy chief General Staff, Folio No. 3976, this message sent in cipher, 17/5/1940, p1-3.

(٤٩) ج. ج. ووترهاوس، الحاصل على وسام الإمبراطورية البريطانية، من أعضاء البعثة العسكرية الاستشارية البريطانية في العراق، الذي غادر الحبانية هربًا قبل سوء الأوضاع فيها اثناء اخلاء القوات البريطانية.

W.O., development- Khor Abdullah port...Iraq , C.R. FIle No.3533, G.H.Q. Middle East, Secret., message from Major-General G. G. Waterhouse, C. B. M. C., British Advisory Military Mission, Iraq, G. R. M. E., CAIRO, 21 May 1940.

(٥٠) الوزارة الكيلانية الثالثة، الوزارة الثامنة والعشرون في العهد الملكي، برئاسة رئيس الديوان الملكي رشيد عالي الكيلاني، تألفت في ٣١ اذار ١٩٤٠ لغاية ٣١ كانون الثاني ١٩٤١. وللمزيد ينظر: عبد الرزاق الحسني، المصدر السابق، ص١١٠-١٦٥.

(٥١) الأمير عبد الاله (١٩١٣-١٩٥٨): عبد الإله بن علي بن الحسين الهاشمي ملك الحجاز، ولد في الطائف، ودرس في القدس عام ١٩٢٨، ثم في كلية فكتوريا في الإسكندرية ١٩٢٩-١٩٣٢. واختير وصياً على عرش العراق بعد ان نودي بفيصل الثاني ابن اخته الطفل ملكاً، على أثر مصرع والده الملك غازي بن فيصل الأول (١٩٣٣-١٩٣٩). فنهض باعباء الوصاية لغاية تسلم الملك فيصل الثاني سلطاته الدستورية بعد بلوغه سن الرشد عام ١٩٥٣. وعرف عن الوصي حبه للبريطانيين وموالاتهم. للمزيد ينظر: مير بصري، اعلام السياسة في العراق الحديث، ج١، ط١، دار الحكمة، لندن، ٢٠٠٥، ص٣٩-٥٦.

(٥٢) ثورة مايس ١٩٤١ التحررية: ثورة وطنية قومية قامت في العراق واستهدفت نظام الحكم الملكي والبريطانيين على أثر محاولة الوصي عبد الاله والحكومة البريطانية خنق المعارضة الوطنية لهم واقالة حكومة رشيد عالي الكيلاني، وتزايد الرغبة البريطانية بالسيطرة على البلاد. قام بها قطاعات الجيش في ١ نيسان ١٩٤١ بقيادة العقداء الأربعة، وسيطر الجيش على المرافق العامة في البلاد وهرب الوصي خارج العراق، فالفت حكومة الدفاع الوطني برئاسة رشيد عالي الكيلاني وتنصيب الشريف شرف وصياً على عرش العراق وهو من الاسرة الهاشمية الحجازية. وفي ٢ أيار أعلنت المملكة المتحدة الحرب ضد الجيش وأبناء الشعب، واستمرت المعركة ليوم ٢٩ أيار (مايس)، فاضطر قادة الحركة الى مغادرة البلاد وعودة الوصي عبد الاله مع الحرب البريطانية وإعلان الاحكام العرفية وتصفية قادة الجيش. ثم اعدام الضباط قادة الثورة بعد القاء القبض عليهم خارج البلاد ما عدا رشيد عالي الكيلاني الذي استطاع الهرب واستقراره في المانيا. للمزيد ينظر: خالد عبد المنعم العاني، موسوعة العراق الحديث، م٣، ط١، الدار العربية للموسوعات، بغداد، ١٩٧٧، ص١٠٨٧-١٠٩١؛ عبد الوهاب الكيالي، موسوعة السياسة، ج١، ط٢، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، بيروت، ١٩٨٥، ص٩٠٧-٩٠٨؛ ولمعرفة وجهة النظر البريطانية عن معركة مايس ينظر: جعفر الخياط، العراق في سنة ١٩٤١ كما ترويها وزارة الحرب البريطانية والمستر ونستن تشرشل في مذكراته، مطابع دار الكشاف، بيروت، ١٩٥٤، ص٦٢-٧٧.

(53)British Library: India Office Records and Private Papers, 'Sketch Map of the Vilayet of Basra', IOR/L/PS/10/596, f 295, Ordnance Survey Office in 1914, p295.

المصادر

أولاً: الوثائق

١- وثائق الارشيف الوطني البريطاني غير المنشورة

1- **British Library: India Office Records and Private Papers, 'Sketch Map of the Vilayet of Basra', IOR/L/PS/10/596, f 295, Ordnance Survey Office in 1914.**

2- **F. O., Report (with Maps) on the country adjacent to the Khor Abdullah, and places suitable as Termini of proposed Bagdad Railway, by Captain E. W. S. Mahon, R.E., to Foreign Office , (Secret), File NO. 881/8493, s 1330, 24 July 1905.**

3- **F. O., Political Eastern, Iraq, 371/24559, files No. 448, Proposed Port on Khor Abdullah, Telegram From Sir B. Newton, Bagdad, British Embassy, To Mr. Baggallay, Registry Number: E 630/630/93, No. (205/2/40), 31st Jan 1940.**

4- **F. O., Political Eastern, Iraq, 371/24559, files No. 448, Proposed Port on Khor Abdullah, From Sir B. Newton, Bagdad, British Embassy, Registry Number E 937/630/93, No.72, (205/4/40), 16th February, 1940.**

5- **F.O., Political Eastern, Iraq, 371/24559, files No. 448, Proposed Port on Khor Abdullah, Telegram From Sir Basil Newton ,Bagdad, en clair, to Foreign Office, Registry Number E 1033/630/63, No. 18 Saving, repeated to Political Resident in Persian Gulf and Political Agent at Koweit, 27th February, 1940.**

6- **F.O., Political Eastern, Iraq, 371/24559, files No. 448, Proposed Port on Khor Abdullah, Telegram From The Colonel C. G. Prior, CIE.. Political**

Resident in the Persian Gulf, To O. K. Caroe, Esq., CIE., Secretary to the Government of India in the External Affairs Department, No. P. Z. 1779/40, New Delhi, 7th March, 1940.

7- F. O. Political Eastern, Iraq, 371/24559, files No. 448, Proposed Port on Khor Abdullah, Telegram From Mr. Baggallay, 11th March 1940.

8- F. O. Political Eastern, Iraq, 371/24559, files No. 448, Proposed Port on Khor Abdullah, Registry Number E 1033/630/93 P.M.C., From Foreign Office, To India Office, 16th March 1940.

9- F. O. Political Eastern, Iraq, 371/24559, files No. 448, Proposed Port on Khor Abdullah, Registry Number E 1033/630/63 S.N.1., From Foreign Office Sir Lacy Baggallay, To India Office; the Admiralty; War Office; Air Ministry; Colonial Office; Board of Trade; Ministry of Shipping; Petroleum Department and Office of the War Cabinet, 16th March 1940.

10- F. O. Political Eastern, Iraq, 371/24559, files No. 448, Proposed Port on Khor Abdullah, Decypher of Telegram, Iraqis on Khor Abdulla, From Government of India, External Affairs Department, to Secretary of State for India and Political Resident in the Persian Gulf, No. P. Z. 1624/40, Secret, New Delhi, 18th March, 1940.

11- F. O. Political Eastern, Iraq, 371/24559, files No. 448, Proposed Port on Khor Abdullah, Registry Number E 1272/630/93, From India Office, No. P.Z. 1624/40, 21st March, 1940.

12- **F. O. Political Eastern, Iraq, 371/24559, files No. 448, Proposed Port on Khor Abdullah, Registry Number E 1272/630/93, From India Office, No. P.Z. 1624/40, 26th March, 1940.**

13- **F. O. Political Eastern, Iraq, 371/24559, files No. 448, Proposed Port on Khor Abdullah, Decypher of Telegram, From Political Resident in the Persian Gulf to Secretary of State for India, No. P. Z. 1715/40, Secret, Kuwait, 22nd March, 1940.**

14- **F. O. Political Eastern, Iraq, 371/24559, files No. 448, Proposed Port on Khor Abdullah, Telegram From The Under Secretary of State for India, Political Department, S.W.1, To India Office, No. P. Z. 1779/40, London, 19th April, 1940.**

15- **W. O., development- Khor Abdullah port…Iraq, 201/1050, C.R. Flle No.3533, G.H.Q. Middle East, Secret., High Grade Cipher Message, from Lieut., A.E.C., Officer i/c Cables, General H.Q., M.E., Secret, No. 70356, Folio No. 5204, To CENTRAL REGISTRY G.F.Q. MIDDLE EAST, 9/5/1940.**

16- **W.O. development- Khor Abdullah port…Iraq, 201/1050, C.R. Flle No.3533, G.H.Q. Middle East, Secret, from Major-General W. S., MIDEAST, For General Smith Deputy chief General Staff, MILMISS, BAGHDAD, No.10592, this message sent in cipher 13/5/1940.**

17- **W. O., development- Khor Abdullah port…Iraq, 201/1050, C.R. Flle No.3533, G.H.Q. Middle East, Secret., Reference note from G. H. Q., R. N., Most Secret, 15/5/1940.**

18- W.O., development- Khor Abdullah port…Iraq , C.R. Flle No.3533, G.H.Q. Middle East, Secret. Cipher Message out, From MIDEAST, Major-General W. S., For Deputy chief General Staff, Folio No. 3976, this message sent in cipher, 17/5/1940.

19- W.O., development- Khor Abdullah port…Iraq , C.R. Flle No.3533, G.H.Q. Middle East, Secret., message from Major-General G. G. Waterhouse, C. B. M. C., British Advisory Military Mission, Iraq, G. R. M. E., CAIRO, 21 May 1940.

٢- الوثائق المنشورة

1- File 53/6 (D 2) Koweit [Kuwait] Affairs, 1898-1899' [42v] (84/554), British Library: India Office Records and Private Papers, IOR/R/15/1/472, in *Qatar Digital Library* https://www.qdl.qa/archive/81055/vdc_100023520802.0x000055

ثانياً: الرسائل الجامعية

١. عبد الله الحميدي محمد المطيري، الكويت في عهد الشيخ أحمد الجابر الصباح (١٩٢١-١٩٥٠م)، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة بنها، كلية الآداب، ٢٠١٨.

ثالثًا: الكتب

١- الكتب الوثائقية

1- C. U. Aitchison, A Collection Of Treaties, Engagements and Sanads, Vol. XI, Publisher: Central Publication Branch Government Of India, Calcutta, 1930.

A- Extract from a Letter from the Political Resident in the Persian Gulf to His Excellency Sir Mubarak as-Subah, K.C.S.I., K.C.I.E., Shaikh of Kuwait, containing certain assurances given to him by the British Government, 1914, document No. XLII, 14th Dhi lhijjah 1332 (3rd November 1914).

B- Memorandum from His Excellency the High Commissioner for Iraq to the Political Agent, Kuwait, No. 5405, document No. XLIII, dated the 19th April 1923.

٢- الكتب العربية

١. انعام مهدي علي السلمان، حكم الشيخ خزعل في الأحواز ١٨٩٧/١٩٢٥، مكتبة دار الكندي، بغداد، ١٩٨٥.

٢. جعفر الخياط، العراق في سنة ١٩٤١ كما ترويها وزارة الحرب البريطانية والمستر ونستن تشرشل في مذكراته، مطابع دار الكشاف، بيروت، ١٩٥٤.

٣. حافظ وهبه، خمسون عامًا في جزيرة العرب، ط١، دار الافاق العربية، القاهرة، ٢٠٠١.

٤. سعاد محمد الصباح، مبارك الصباح مؤسس دولة الكويت الحديثة، ط١، دار سعاد الصباح للنشر، بيروت، ٢٠٠٧.

٥. عبد الرزاق الحسني، تاريخ الوزارات العراقية، ج٥، مطبعة العرفان، صيدا، ١٩٥٣.

رابعاً: الموسوعات

١. خالد عبد المنعم العاني، موسوعة العراق الحديث، م٣، ط١، الدار العربية للموسوعات، بغداد، ١٩٧٧.

٢. عبد الوهاب الكيالي، موسوعة السياسة، ج١، ط٢، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، بيروت، ١٩٨٥.

٣. مير بصري، اعلام السياسة في العراق الحديث، ج١، ط١، دار الحكمة، لندن، ٢٠٠٥.

خامساً: البحوث المنشورة

١. حلا جاسم كاظم؛ مصدق عادل طالب، إشكاليات مفهوم السيادة الوطنية وتأصيلها في ظل دستور جمهورية العراق لسنة ٢٠٠٥، مجلة جامعة الانبار للعلوم القانونية والسياسية، العدد ١، المجلد ١٥، جامعة الانبار، ٢٠٢٥.

٢. سالار علي خضر الدزيي، منطقة الحياد العراقية السعودية دراسة في الجغرافية التاريخية، مجلة التراث

٣. وجدان كارون فريح، العوامل المؤثرة في النشاط التجاري بمدينة البصرة (١٨٦٩-١٩١٤) "دراسة تاريخية"، مجلة كامبريدج للبحوث العلمية، العدد ٨، مركز كامبريدج للبحوث والمؤتمرات، البحرين، ٢٠٢١.

Sources

2- Published documents

1- File 53/6 (D 2) Koweit [Kuwait] Affairs, 1898-1899' [42v] (84/554), British Library: India Office Records and Private Papers, IOR/R/15/1/472, in *Qatar Digital Library* https://www.qdl.qa/archive/81055/vdc_100023520802.0x000055

Second: University Theses

1- Abdullah Al-Humaidi Muhammad Al-Mutairi, Kuwait during the reign of Sheikh Ahmad Al-Jaber Al-Sabah (1921-1950 AD), Unpublished Master's Thesis, Benha University, Faculty of Arts, 2018.

Third: Books

1- Documentary Books

1- C. U. Aitchison, A Collection Of Treaties, Engagements and Sanads, Vol. XI, Publisher: Central Publication Branch Government Of India, Calcutta, 1930.

A- Extract from a Letter from the Political Resident in the Persian Gulf to His Excellency Sir Mubarak as-Subah, K.C.S.I., K.C.I.E., Shaikh of Kuwait, containing certain assurances given to him by the British Government, 1914, document No. XLII, 14th Dhi lhijjah 1332 (3rd November 1914).

B- Memorandum from His Excellency the High Commissioner for Iraq to the Political Agent, Kuwait, No. 5405, document No. XLIII, dated the 19th April 1923.

2- Arabic Books

1- In'am Mahdi Ali Al-Salman, The Rule of Sheikh Khaz'al in Ahwaz 1897/1925, Dar Al-Kindi Library, Baghdad, 1985.

2- Ja'far Al-Khayyat, Iraq in 1941 as Narrated by the British War Office and Mr. Winston Churchill in His Memoirs, Dar Al-Kashaf Press, Beirut, 1954.

3- Hafiz Wahba, Fifty Years in the Arabian Peninsula, 1st ed., Dar Al-Afaq Al-Arabiya, Cairo, 2001.

4- Su'ad Muhammad Al-Sabah, Mubarak Al-Sabah: Founder of the Modern State of Kuwait, 1st ed., Dar Su'ad Al-Sabah Publishing, Beirut, 2007.

5- Abdul-Razzaq Al-Hasani, History of Iraqi Ministries, Vol. 5, Al-Irfan Press, Sidon, 1953.

Fourth: Encyclopedias

1- Khalid Abdul-Munim Al-Ani, Encyclopedia of Modern Iraq, Vol. 3, 1st ed., Arab House for Encyclopedias, Baghdad, 1977.

2- Abdul-Wahhab Al-Kayyali, Encyclopedia of Politics, Vol. 1, 2nd ed., Arab Foundation for Studies and Publishing, Beirut, 1985.

3- Mir Basri, Political Figures in Modern Iraq, Vol. 1, 1st ed., Dar Al-Hikma, London, 2005.

Fifth: Published Research

1- Hala Jassim Kadhim and Musaddaq Adel Talib, Problems of the Concept of National Sovereignty and its Foundations under the 2005 Constitution of the Republic of Iraq, Anbar University Journal of Legal and Political Sciences, Issue 1, Volume 15, Anbar University, 2025.

2- Salar Ali Khader Al-Dazi, The Iraqi-Saudi Neutral Zone: A Study in Historical Geography, Arab Scientific Heritage Journal, Issue 44, Volume 44, Center for Friends of Arab Scientific Heritage, University of Baghdad, Iraq, 2020.

3- Wijdan Karoon Freeh, Factors Affecting Commercial Activity in the City of Basra (1869-1914" (A Historical study", Cambridge Scientific Journal, Issue 8, Cambridge Research and Conference Centre, Bahrain, 2021.